المجلة الجزائرية للأمن الإنساني
Algerian Review of Human Security

دورية أكاديمية دولية محكمة مصنفة "ج" متخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية
تصدر عن مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق –جامعة باتنة 1 –الجزائر

في هذا العدد

- الصفقات العمومية البيئية: أداة لتفعيل الشراكة البيئية في الجزائر
- الحماية الدولية للنازحين من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان
- المرأة في المتخيل الأوراسي: قراءة في تمثلات المكانة
- جماليات البنى السردية في الإشهار التلفزيوني
- الخدمات السياحية وإدارة الانطباع في تطبيقات الهواتف الذكية
- الإثنوغرافيا الافتراضية وإشكاليات تحديد العينة
- الديناميكية السكانية في الجزائر آفاق 2050
- إشكالية تفويض صلاحيات رئيس الجمهورية في ظل الظروف الاستثنائية
- محددات السلوك العائلي كاستراتيجية لتحقيق الأمن الأسري في سورة النساء
- تحليل مضمون الكتابات الجدارية (غرافيتي) عند تلاميذ المرحلة الثانوية
- U.S. Mass Media, American Public Opinion and the Kosovo War
- Racism and Islamophobia in Aym Zighen's Still Moment: A Story about Faded Dreams and Forbidden Picture
- L'implicite: étude conceptuelle

جانفي 2023

العدد التسلسلي رقم: 15

المجلد: 08
العدد: 01

ر ت م د إ : 1645-2676 ردمد 2543 – 375X الإيداع القانوني 2016/1163

دورية أكاديمية دولية محكمة ومصنفة في الصنف (ج)

متخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

تصدر عن مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق جامعة باتنة1– الجزائر

الرئيس الشرفي

أ.د. عبد السلام ضيف - مدير جامعة باتنة1-

مدير المجلة

أ.د. حسين قادري

مدير مخبر الأمن الإنساني
الواقع الرهانات والآفاق

رئيس التحرير

أ.د. يوسف بن يزة

youcefbenyezza@yahoo.com

لكل المراسلات

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة باتنة -1- الجزائر 05000

الموقع على منصة المجلات العلمية الجزائرية:

https://www.asjp.cerist.dz/revues/474

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://rhumansecurity.univ-batna.dz

البريد الإلكتروني:

arhs@univ-batna.dz

فاكس:

33.25.74.59Fax : +213.

أعضاء هيئة التحرير

الاسم واللقب	البريد الإلكتروني	الصفة
BENANTAR Abdennour	*abenantar@gmail.com*	*Éditeur associé*
BOUANDEL youcef	*bouandely@yahoo.com*	*Éditeur associé*
LE SAOUT Didier	*lesaoutd@yahoo.fr*	*Éditeur associé*
مسعود شوية	*messaoud.chouia@univ-batna.dz*	محرر مساعد
حمشي محمد	*mohamed.hamchi@gmail.com*	محرر مساعد
ساحلي مبروك	*sahlimabrouk.aa@hotmail.fr*	محرر مساعد
حمزه عبدالمطلب المعايطه	*hamzeh_99@yahoo.com*	محرر مساعد
حمدان رمضان محمد خليل	*hamdan1966@yahoo.com*	محرر مساعد
بدران بن لحسن	*bbenlahcene@gmail.com*	محرر مساعد
دلال بحري	*bahri2376@yahoo.com*	محرر مساعد
منصر جمال	*s.politiques2@yahoo.fr*	محرر مساعد
إبراهيم إسماعيل عبده	*dr_ibrahim_so2014@hotmail.com*	محرر مساعد
رقية عواشرية	*rokayamoi@yahoo.fr*	محرر مساعد
سمير رحماني	*samirrahmani90@yahoo.fr*	محرر مساعد
عبد العزيز جمال	*Jemie70@yahoo.com*	محرر مساعد
قادري حسين	*kadrihocine189@yahoo.com*	محرر مساعد
قحطان حارث	*drharith36@gmail.com*	محرر مساعد
مثنى العبيدي	*muthnaf@yahoo.com*	محرر مساعد
هماش ساعد	*saad.hemache@gmail.com*	محرر مساعد
يوسف زدام	*zedamyoussouf@live.fr*	محرر مساعد
الشديفات شادي عدنان	*salshdaifat@sharjah.ac.ae*	محرر مساعد
محمد زكريا جاسم	*jasem68@gmail.com*	محرر مساعد
يعقوب بن الصغير	*yakoub.benseghir@univ-constantine3.dz*	محرر مساعد
إبرير راضية	*radhiaibrir@gmail.com*	سكرتير

أعضاء هيئة الاستشارة العلمية والتحكيم

من الجزائر

أ.د رقية عواشرية	جامعة باتنة1
أ.د شمامة خير الدين	جامعة باتنة1
أ.د دليلة مباركي	جامعة باتنة1
أ.د دلال بحري	جامعة باتنة 1
أ.د عبد الناصر جندلي	جامعة باتنة 1
أ.د محمد سليم قلالة	جامعة الجزائر3
أ.د عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة
أ.د قوي بوحنية	جامعة ورقلة
أ. د يحياوي السعيد	جامعة باتنة1
أ.د. عمر بغزوز	جامعة تيزي وزو
أ.د. عبد الوهاب مخلوفي	جامعة باتنة1
أ.د. عبد الله راقدي	جامعة باتنة1
أ.د. سمير شعبان	جامعة باتنة1
أ.د. مبروك ساحلي	جامعة أم البواقي
أ.د. وداد غزلاني	جامعة قالمة
أ.د. عادل زقاغ	جامعة باتنة1
أ. د. محمد قارش	جامعة باتنة1
أ.د. أحمد فشار عطاء الله	جامعة الجلفة
أ.د. السعيد ملاح	جامعة المسيلة
أ.د. هادية يحياوي	جامعة خنشلة
أ.د. سمير رحماني	جامعة باتنة1
أ.د. جمال منصر	جامعة قالمة
أ. د. بن مرزوق عنترة	جامعة المسيلة
أ.د. لزهر وناسي	جامعة باتنة1
أ. د. العمري بن قسمية	المدرسة العليا للأساتذة -الجزائر

أ.د. زيدان زياني	جامعة باتنة1
أ.د. خميس جديد	جامعة عنابة
د. عبد القادر دندن	جامعة عنابة

من خارج الجزائر

أ.د عبد الرحمن عزي	جامعة الشارقة - الإمارات
أ.د محمد حازم عتلم	جامعة عين شمس -مصر
أ.د محمد عوض الهزايمة	جامعة أل البيت -الأردن
أ.د جاسم محمد زكرياء	جامعة دمشق - سوريا
أ.د. وليد عبد الحي	جامعة آل البيت -الأردن
د. محمد حمشي	معهد الدوحة للدراسات العليا
د. حسن عبدالله الدعجة	جامعة نايف العربية -السعودية
د. عبد النور بن عنتر	جامعة باريس 8 -فرنسا
د. ديدييلوساو	جامعة باريس 8 -فرنسا
د. عاشور مقلاتي	جامعة ملايا -ماليزيا

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني

Algerian Review of Human Security

ISSN: 2543-375X رقم الإيداع القانوني 2016/1163

دورية أكاديمية دولية محكمة ومصنفة في الصنف ج

متخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية

تصدر عن مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق- جامعة باتنة1 ☐ الجزائر

تعريف بالمجلة:

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، دورية أكاديمية محكمة، متخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، تتناول مختلف القضايا السياسية والأمنية والاستراتيجية المتعلقة بإشكالات الأمن والإنسان في كل جوانبها السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

تعتبر هذه الدورية العلمية أحد تجليات اهتمام مخبر الأمن الإنساني بتشجيع الأبحاث والدراسات في مجال اهتماماته، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي عن طريق نشر الدراسات الأكاديمية الجادّة والمتميّزة، استناداً إلى معايير نشر علمية دقيقة.

- **لغات نشر الأبحاث والدراسات بالمجلة** العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- **عدد مرات الطبع خلال السنة**: دورية تصدر كل 06 أشهر.

أهداف المجلة

- تشجيع حركة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية والعربية والعالمية، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي.
- الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية في مجالات العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية من خلال نشر البحوث والدراسات المتخصصة.
- تعزيز آليات التعاون العلمي القائمة بين الجامعة ومحيطها من جهة، وبين الجامعات والمعاهد العليا في الوطن وخارجه من جهة أخرى.

سياسة النشر

ترحب المجلة الجزائرية للأمن الإنساني بالإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين والباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية لاسيما تلك المتعلقة بالأمن الإنساني والتنمية وتنشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأولوية والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليا. وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغات: العربية، الإنجليزية والفرنسية، في مجال التخصص حيث تعنى المجلة بالأبواب التالية:

- باب المقالات: وهي دراسات ذات الصلة بتخصص المجلة باللغة العربية.
- باب خاص بالمقالات والدراسات ذات الصلة بتخصص المجلة باللغتين الفرنسية والإنجليزية.
- باب الترجمات، ويُعنى بترجمة دراسات حديثة في مجال التخصص.

قواعد النّشر

تقبل المجلة المقالات التي تتوفر فيها الشروط الآتية:

1. تلتزم هيئة التحرير وهيئة التحكيم بحزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها نبذ التحيز بمختلف أنماطه وأشكاله، ورفض أي مواد قائمة على الإساءة إلى الأشخاص أو الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.
2. يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدّة وأن لا تكون قد نشرت أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى وأن تكون موثقة بطريقة علمية حسب أسلوب APA .

3. أن يندرج المحتوى العلمي ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن يقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
4. أن تلتزم المقالات بالدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن 5000 كلمة بالنسبة للنصوص باللغة العربية، وأن لا تقل عن 3000، وألا تزيد عن 6000 كلمة بالنسبة للنصوص باللغات الأجنبية وأن لا تقل عن 4000 بما في ذلك الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونيا في ملف وورد 2010 فأكثر، حسب الضوابط الواردة في قالب ودليل المؤلف الذي يمكن تحميله من موقع المجلة على المنصة الجزائرية للمجلات.
5. يرفق مع المقال ملخص بلغتين مختلفتين إحداهما اللغة الإنجليزية يُعنى بالتعريف بأهداف الدراسة أو البحث وأهميته في إثراء البحث العلمي، لا يزيد عن 200 كلمة بالنسبة للمقالات المكتوبة بالعربية، وأن لا يزيد عن 250 كلمة بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغات الأجنبية.
6. ترسل المقالات إلى أساتذة وباحثين، من ذوي المكانة العلمية والخبرة، في الوطن وخارجه للتحكيم، كما تلتزم هيئة التحرير قدر المستطاع بإبلاغ الباحثين بالقرار النهائي بشأن الموافقة على النشر من عدمها، على أن يلتزم الباحث بإجراء أي تعديلات قد يطلبها المحكمون من أجل إجازة المقال للنشر، في أجل أقصاه 3 أسابيع.
7. تلتزم المجلة بإبلاغ الباحث قرار صلاحية المقال للنشر من عدمه بعد استيفاء كل مراحل التقييم.

8. تمنح المجلة وعدا بالنشر للمقالات التي استوفت جميع شروط ومتطلبات النشر بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالتحقق من الأمانة العلمية والوثائق الضرورية الأخرى.
9. لا تمنح المجلة شهادات نشر إلا للنسخة الورقية، في حين تخضع المقالات الإلكترونية للمعرف الوطني كهوية رقمية لها والذي تمنحه إياه الأرضية الجزائرية للمجلات العلمية.
10. ترسل المقالات إلى المجلة الجزائرية للأمن الإنساني عبر الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/submission/474
11. يلتزم الباحث بإجراء تدقيق لغوي لبحثه لدى مختصين في اللغة العربية واللغات الأجنبية.
12. أن يُراعى في البحث ما يلي:

- أن تكون النسخة المرسلة بالحرف العربي مكتوبة بخط AL-Mohanad حجم 13 بالنسبة للغة العربية وTimes New Roman12 بالنسبة للغة الأجنبية (يرجى مراجعة قالب المجلة).
- يشار إلى الهوامش في متن النص كما يلي **(لقب الكاتب، السنة، الصفحة).**

11. يحق للمجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها، كما يحق لها حذف اي مضمون يخالف سياسة النشر.
12. تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

ترحب المجلة بنشر عروض الكتب باللغة العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط الآتية:

- ألا يزيد عرض الكتاب على 1000 كلمة.
- أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في الخمس سنوات الأخيرة، ويمكن الاستثناء بموافقة رئيس التحرير، بحسب القيمة العلمية للكتاب.
- أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن يقدم العرض المقدم إضافة نوعية في هذا الصدد.
- يرفق مع المادة صورة غلاف واضحة وذات دقة عالية، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (عنوان الكتاب-اسم ولقب المؤلف - تاريخ النشر - الناشر - عدد الصفحات - الرقم الدولي المسلسل للكتاب)، وإذا كان الكتاب مترجما من لغة أجنبية تضاف المعلومات والبيانات الأساسية للكتاب بتلك اللغة.

توثيق المراجع

تأتي قائمة المراجع التي استعان بها الباحث في متن البحث، وتتم كتابتها في آخر البحث وفق الضوابط التالية حسب الدليل الصادر عن الجمعية الأمريكية (APA).

1- عدم ترقيم المراجع

2-يتم ترتيب المراجع حسب الأحرف الهجائية للقب الكاتب مع إهمال (أل) التعريف في الترتيب.

أولا – توثيق الكتب

- اللقب، الاسم. (السنة). عنوان الكتاب، بلد النشر: الناشر.

- اللقب، الاسم، ولقب المؤلف الثاني.(السنة). عنوان الكتاب، بلد النشر: الناشر.

تتسحب هذه القاعدة على الكتب والتقارير التي تصدرها الهيئات والمنظمات الرسمية والجمعيات.

ثانيا – توثيق الدوريات والملتقيات

أ- بحث في مجلة محكمة

- اللقب، الاسم (السنة).عنوان البحث. اسم المجلة. العدد، الصفحات.

ب- بحث أو ورقة عمل في مؤتمر

- اللقب، الاسم. (السنة).عنوان البحث، عنوان المؤتمر. البلد. مكان انعقاد المؤتمر، تاريخ الانعقاد.

فهرس المحتويات

- دراسة تحليلية للحاجات المتضمنة في برنامج.....ص18
توفيق برغوثي وفريدة ذيب

- ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر.....ص 46
عزالدين فراح

- الصفقات العمومية البيئية: أداة لتفعيل الشراكة البيئية في الجزائر.....ص 68
عماروش سميرة

- فاعلية الذات الإرشادية لدى مستشار التوجيه والإرشاد المهني والمدرسي ص99
أمين مخفوظي

- الهيئات الاستشارية في ظل التعديل الدستوري 2020.....ص 120
بالة عبد العالي

- التوقعات الديموغرافية في ولاية باتنة.....ص142
قادري سلمى ومطاطحة عزالدين

- قراءة سوسيولوجية في أسباب عزوف الطالبات الجامعيات..... ص168
همال عبد المالك

- مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر الموظفين.....ص 184
شيشون سليمان وعائشة صفراني

- التزايد الديمغرافي، التحضر وعلاقته بإنتاج مياه الشروب.....ص 216
أمال قروج

- المرأة في المتخيل الأوراسي ـ قراءة في تمثلات المكانة.....ص242
رحيمة بن الصغير

- التجربة الجزائرية في مجال التكفل.....ص264
محمد لمين فتح الله

- جماليات البنى السردية في الإشهار التلفزيوني.....ص 286
بوذيبة العطرة

- ثنائية الطاقة والغذاء في حسابات التدخل العسكري .....ص 306
زاوي رابح

- إصلاح القطاع الأمني: دراسة حالة جهاز الشرطة..... ص 323
عادل حريزي ومبروك ساحلي

- التغير المناخي والاحتباس الحراري التاريخ يلغي مسؤولية الإنسان.....341
نورالدين سعدون

- الديناميةالسكانية في الجزائر آفاق 2050.....ص 362
دامس فريد وحفاظ الطاهر

- المساواة والعدالة الاجتماعية بحث في الجذور الفلسفية.....ص383
يوسف زدام

- الخدمات السياحية وإدارة الانطباع عبر تطبيقات الهواتف.....ص 406
مريم نريمان نومار

- الإثنوغرافيا الافتراضية واشكاليات تحديد العينة..... .....ص 424
فتيحة كيحل وعبد الهادي بوروبي

- الآليات الاقتصادية والبيئية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية.....ص 444
سمير بن براح وهادية بن مهدي

- Racism and Islamophobia in Aym Zighen's Still Moment.... p 468
Bellour Leila

- إشكالية تفويض صلاحيات رئيس الجمهورية..... ....ص487
تونس عويدي وشهرزاد نوار

- دور القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية..... .....ص 509
حسام الدين طه مباركي وآسية بلخير

- المقاربة الفينومينولوجية للخبرة الجمالية (ميكال دوفران أنموذجا)..... ص 532
يحي عصام

- محددات السلوك العائلي كاستراتيجية لتحقيق الأمن الأسري.....ص 555
فطيمة الزهراء معاشي وسعادة مولود

- استبصارات جون بورتون ، ماكس نيف، أبراهام ماسلو..... ص 583
السعيد لوصيف

- المعتقدات الصحية المتعلقة بالسياقة.....ص600
مونية سحنون وسامية شينار

- تقييم أداء السلك الطبي في المؤسسة العمومية الاستشفائية.....ص624
موسى بوترعة ومصطفى عوفي

- أهمية تحليل الوظائف في الخدمة الاجتماعية الجامعية.....ص 646
بوجمعة عقابي

- وعي المجتمع المحلي بأهمية المواقع الأثرية.....ص 677
طارق مديازة

- العلاقات المغربية الإسرائيلية: من السرية إلى الاتفاقيات الإبراهيمية.....ص 696
عشور قشي
ف

- تأثيـــر الإجراءات التـــي اتخذتهـــا الجزائـــر في ظل وبـــــــــاء .....ص 724
صاهد فاطمة الزهراء

- تحليل مضمون الكتابات الجدارية (غرافيتي).....ص 742
كنزة جبارة وسليمة سايحي

- مستوى المرونة النفسية لدى الضباط والضباط المرؤوسون.....ص758
فضيلة زدام وطارق بوحوفاني

- **التصريح بالممتلكات في التشريع الجزائري.....ص 780**
خليفة موراد

- **الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر وسبل تنميتها.....ص 803**
بن فليس نجود وحروري سهام

- **الحماية الدولية للنازحين من منظور القانون الدولي .....ص 822**
عبد المالك فرادي

- **الأمن الطاقوي وفرص تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر.....ص848**
حروري الزهرة وزياني زيدان

- L'implicite : étude conceptuelle……..PP 869- 886
Manel Kabour et Safa Hamdini
-
- U.S. Mass Media, American Public Opinion and the Kosovo..PP 887-900
Selma BENZID & Hachemi ABOUBOU

ALGERIAN REVIEW OF HUMAN SECURITY

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني
Algerian Review for Human Security

january
2023

الموقع على منصة المجلات الجزائرية:
https://www.asjp.cerist.dz/revues/474
الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://rhumansecurity.univ-batna.dz

E-Mail : Arhs@univ-batna.dz

Facteur d'impact ASJP : 0.3425 /2022

المجلة متحصلة على معامل تأثير Arcif لسنتي 2022/2021

تحت رقم L20/613

Vol:08
N°:01

E-ISSN 2676-1645 **ISSN 2543 – 375X** **Dépôt légal 1163/2016**

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني
Algerian Review of Human Security
دورية أكاديمية دولية محكمة متعددة اللغات تصدر عن مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق بجامعة باتنة1 - الجزائر
ISSN 2543-375X
EISSN 2676-1645
E-MAIL: arhs@univ-batna.dz
FB:https://www.facebook.com/rashbatna1
Web site: https://journals.univ-batna.dz/index.php/arhs/index
X: https://x.com/ARHS64421329

رقم: 51/م. ج. أ. إ/ ج. ب1/2024

الجزائر في:2024/10/08

شهادة نشر مقال علمي محكم

يشهد السيد رئيس تحرير المجلة الجزائرية للأمن الإنساني (دورية دولية محكمة مصنفة في الصنف ج) الصادرة عن مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق، بجامعة باتنة1 - الجزائر، بأن مقال الباحثين:

- حريزي عادل، جمعة عباس لغرور - خنشلة
- مبروك ساحلي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

المعنون بـ : " إصلاح القطاع الأمني: دراسة حالة جهاز الشرطة في مصر بعد 2011"، المرسل إلينا بتاريخ: 27-08-2022 والمقبول للنشر ابتداء من تاريخ: 15-11-2022 قد تم نشره في المجلد: 08، العدد01 الذي صدر في (جانفي 2023)، ص ص 323-340 وهو متوفر في رمز الاستجابة السريعة التالي:

تمنح هذه الشهادة للمعني بطلب منه لاستخدامها في ما يسمح به القانون.

الأستاذ الدكتور يوسف بن يزة
رئيس تحرير المجلة الجزائرية للأمن الإنساني

CamScanner

السنة: الثامنة المجلد: 08 العدد: 01 ص ص: 323- 340
ISSN 2543-375X EISSN2676-1645

إصلاح القطاع الأمني: دراسة حالة جهاز الشرطة في مصر بعد 2011
Security sector reform: a case study of the police in Egypt after 2011.

عادل حريزي*، جامعة عباس لغرور خنشلة
مخبر البحوث القانونية السياسية و الشرعية
harizi.adel@univ-khenchela.dz
مبروك ساحلي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: **2022/08/27** تاريخ القبول: **2022/11/15**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إصلاح القطاع الأمني بصفة عامة وإصلاح جهاز الشرطة بصفة خاصة في مصر بعد عام 2011، فبعد السمعة السيئة التي اكتسبها الجهاز في عهد الرئيس مبارك نتيجة بعض التصرفات، كان لابد من وضع حد لتلك الممارسات، ومباشرة إصلاح شامل للقطاع وفق المعايير الدولية. لذلك تحاول هذه الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، تسليط الضوء على واقع الشرطة في مصر مع التطرق إلى الإصلاحات التي شهدها الجهاز منذ 2011، ومدى فعالية تلك المبادرات والإجراءات المتنوعة، كما تبرز الدراسة أهم التحديات التي تواجه إصلاح الشرطة في مصر، مع تقديم توصيات تخص بعض الجوانب التي يجب التركيز عليها خلال مباشرة تلك العملية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على الانتفاضة، لا يمكن القول إن ثمة إصلاحا متكاملا قد تم تنفيذه، وتبقى الحاجة ملحة للبدء في عملية إصلاح جديدة شاملة، جامعة، وحائزة على أكبر قدر ممكن من الإجماع كي لا تتم مقاومتها أو عرقلتها.

* المؤلف المراسل.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح – القطاع الأمني – الشرطة – مصر – الانتفاضة.

Abstract:

This study aims to shed light on the reform of the security sector in general and the reform of the police in particular in Egypt after 2011. The bad reputation of the police during Mubarak's era due to violence and torture, promoted the need to put an end to these practices, and initiate a reform of the sector in accordance with international standards. Therefore, this study attempts, through the use of the descriptive analytical method, to shed light on the reality of the police in Egypt, while addressing the reforms that occurred since 2011, and the effectiveness of these various initiatives and procedures. The study also highlights the most important challenges facing police reform in Egypt, with recommendations regarding some aspects that should be focused on during the implementation of reform. The study concluded that despite that more than ten years passed since the revolution, we cannot say that there was an effective reform that has been implemented, and there remains an urgent need to start a new, comprehensive reform process that has the largest possible extent of unanimity.

Keywords: Reform, Security Sector, Police, Egypt, Uprising.

مقدمة:

تركز النقاشات الراهنة في المجتمع الدولي على تحديات انعدام الأمن وتفشي الصراعات كعائق أمام الدول في محاربة الفساد، لذلك برزت الحاجة لإصلاح القطاعات الأمنية بمختلف أجهزتها خاصة في الدول التي شهدت أو تشهد نزاعات وعدم استقرار سياسي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك جمهورية مصر، التي سعت منذ انتفاضة 2011 الى استعادة الأمن الداخلي والاستقرار في مختلف المحافظات، بالإضافة الى التصدي الى المد الارهابي الذي تفشى منذ تنحية الرئيس مرسي، مما خلق العديد من المشاكل التي عرقلت بشدة التنمية في البلاد. ويعد القطاع الأمني أبرز الفواعل في مصر حيث يتمتع هذا الأخير بنفوذ كبير سياسيا واقتصاديا، كما يحظى الجيش المصري بقبول واسع من المجتمع الذي يعتبره صاحب الفضل في استقرار الدولة، وعلى عكس الجيش فإن جهاز

الشرطة في مصر لا يتمتع بنفس الشعبية، ولا شك أن قيام انتفاضة 2011 كان من أحد أبعادها الأساسية الاعتراض على الانتهاكات الممنهجة التي ارتكبها الجهاز خلال السنوات التي سبقتها، لذلك كان إصلاحه في مقدمة المطالب المبكرة للناشطين، تخضع بموجبه الشرطة لهيكلة شاملة تركز في الأساس على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحسين الخدمة والمساءلة، هذا الإصلاح من شأنه تجديد الثقة مع المواطنين وتوفير بيئة سليمة سانحة لتحقيق الديمقراطية، وبالفعل ظهرت عدة مبادرات لإصلاح الشرطة في مصر، وقد اختلفت تلك المبادرات وأهدافها بحسب الجهات التي قدمتها.

إشكالية الدراسة: يمثل إصلاح جهاز الشرطة في مصر أحد أهم التحديات التي تواجه النظام، فبفعل السمعة السيئة التي اكتسبها الجهاز على مر السنين كان لابد من إدخال إصلاحات عميقة عليه بغية استعادة الثقة مع المواطنين وتحسين العمل و تقديم الخدمة، لذلك سعت السلطات المصرية منذ انتهاء الانتفاضة الى إجراء العديد من التغييرات والتعديلات، مما يطرح التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار إصلاح جهاز الشرطة في مصر عملية ناجحة حققت أهداف الإصلاح وفق المعايير الدولية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى:

- تقديم مادة علمية جديدة نظرا لقلة الأبحاث في هذا المجال قصد تدعيم الباحثين في الشأن الأمني حول آليات إصلاح القطاعات الأمنية.
- التعرف على إصلاح القطاع الأمني، نشأته و أهدافه.
- الاطلاع على واقع الشرطة في مصر و آليات إصلاحها.
- إبراز التحديات التي تواجه إصلاح الشرطة و آليات تفعيله.

منهج الدراسة: تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة عبر تحديد مفهوم إصلاح القطاع الأمني وتحليل واقع جهاز الشرطة في مصر، ثم تناول مختلف الآليات التي تم تطبيقها ضمن تلك العملية، ثم التعرف على التحديات التي تواجه إصلاح الشرطة المصرية. كما تم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال جمع

المعلومات حول الشرطة في مصر وكيفية إصلاحها ثم البحث في تحديات ومعوقات العملية والخروج بنتائج حول تلك التجربة.

أولا: ماهية إصلاح القطاع الأمني.

من الطبيعي عند الحديث عن إصـــلاح القطاع الأمني أن نســـلم بوجود قطاع أمني معيب لا يؤدي مهامه بالشـكل المطلوب، ويرجع ذلك في الغالب إلى الفساد المتفشـي في القطاع، غياب الرقابة الديمقراطية على المؤسـسـات الأمنية، الإنفاق المفرط أو الضئيل على القطاع الامني، وغيرها من الأسباب.

1. **بداية الاهتمام بإصلاح القطاع الأمني:**

ظهرت أجندة إصلاح قطاع الأمن (SSR) في دوائر التنمية والسياسات الأمنية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، فخلال مرحلة الحرب الباردة سعت القوى الكبرى لتعزيز العلاقات الاستراتيجية مع حلفاء محوريين جدد على حساب تعزيز الحكم الديمقراطي عند هؤلاء، ونتيجة لذلك، عملت الأجهزة الأمنية في تلك الدول على تقويض فرص تطوير أشكال تشاركية للحكومة، ومجتمعات قائمة على سيادة القانون وقدرة مدنية قوية لإدارة ومراقبة قطاع الأمن، كما أدى الإنفاق الأمني المفرط وغير الكفؤ إلى خفض الموارد المتاحة للتنمية وإضعاف قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ المهام الموكلة إليها، مما جعل أمن النخبة والنظام يزدهر على حساب أمن المواطنين والمجتمعات وغالبا الدولة (Ball, 2010, pp. 29-30).

وابتداءً من تسعينيات القرن الماضي، بدأت الأولويات الاستراتيجية للقوى الكبرى تتغير مع تفكك الاتحاد السوفيتي والتحول نحو التحرر السياسي في أوروبا الشرقية، فأصبح تصور التهديدات الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها في تزايد عند العالم الغربي نتيجة لبروز معطيات جديدة في ظل العولمة، أين تم تحديد الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة وحركات الهجرة غير الشرعية والأوبئة والكوارث البيئية على أنها التهديدات الرئيسية لأمن الدول ومواطنيها اليوم. وفي ضوء هذا الوضع الدولي الجديد، بدأت الدراسات حول الأمن والدفاع في تبني مناهج وأفكار جديدة، تهدف إلى إعطاء الأمن بعدا جديدا يتم من خلاله النظر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها

إلى جانب العوامل العسكرية البحتة (Moreno, 2008, p. 17)، ومع بروز مفهوم الأمن الإنساني الذي يركز على منح أمن الأفراد دورا مهيمنا مقارنة بالفكرة التقليدية لأمن الدولة، توسعت الأجندة الأمنية لتشمل القضايا غير العسكرية مثل: انتهاكات حقوق الإنسان، التدهور البيئي، المساواة الاجتماعية والحرمان الاقتصادي (Schroeder, 2010, p. 7).

كما أدى تزايد الحروب الأهلية إلى قيام المتخصصين في الشأن الأمني بالنظر إلى مشكلة التخلف وانعدام الأمن من منظور الحوكمة الرشيدة والأمن الانساني، وتم استنتاج أن قطاع الأمن يجب أن يخضع لنفس معايير الحوكمة الرشيدة مثل أي خدمة عامة، وعلى أساس هذا الإجماع، بدأت وكالات التنمية والمنظمات الدولية في إدخال إصلاح القطاع الأمني في سياساتها، مما جعله في نهاية المطاف ركيزة المقاربات الدولية للأمن والتنمية وبناء السلام وتعزيز الديمقراطية (DCAF, 2015, p. 8).

2. مفهوم إصلاح القطاع الأمني:

يمكن وصف إصلاح القطاع الأمني بأنه تحول في إدارة هذا النظام وتشغيله على نحو أكثر اتساقا مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم الرشيد مما يساهم في خلق جهاز أمني جيد الأداء، وتتأصل فلسفة إصلاح القطاع الأمني في مفهوم الأمن الإنساني (عاشور، 2012، صفحة 3)، والذي يستند إلى فكرتين رئيسيتين، أولا: أن حماية الأفراد أمر بالغ الأهمية للأمن الوطني والدولي، ثانيا: أن الظروف الأمنية التي يتطلبها الناس لتنميتهم لا تقتصر على الأمور التقليدية مثل الدفاع الوطني والقانون والنظام، بل تشمل قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا تضمن حياة خالية من المخاطر والأذى (Ball, p. 32)، أي أن الهدف الرئيسي لجهاز الأمن هو أمن المواطن وليس أمن الأنظمة الحاكمة.

ويشمل الإصلاح الأمني تعزيز الشفافية وسيادة القانون والمساءلة والنقاش المستنير، وتعزيز القدرة التشريعية للإشراف الكافي على الأنظمة الأمنية، كما يشمل مجموعة من الجهات الفاعلة من الجيش والشرطة إلى الأنظمة القضائية ووزارات الخارجية ومنظمات المجتمع المدني. ويعد الهدف العام لإصلاح النظام

الأمني هو خلق بيئة آمنة مواتية للتنمية والحد من الفقر وترسيخ الديمقراطية، ويرتكز الإصلاح على ركيزتين أساسيتين هما (OECD, 2005, pp. 16-21):

- قدرة الدولة على تهيئة الظروف التي تخفف من مواطن الضعف التي يتعرض لها المواطن، من خلال سياساتها وبرامجها التنموية.
- قدرة الدولة على استخدام مجموعة من أدوات السياسة المتاحة لها لمنع أو معالجة التهديدات الأمنية التي تؤثر على رفاهية المجتمع.

ويرتبط مفهوم اصلاح القطاع الأمني بمفهوم آخر هو حوكمة القطاع الأمني (Security Sector Gouvernance)، حيث تمثل الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن جملة المعايير اللازمة لكيفية قيام الدولة بتوفير الأمن القومي والبشري في نظام ديمقراطي، وتركز بشكل خاص على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد لتوفير الأمن والإدارة والرقابة في بيئة وطنية، كما توضح كيفية جعل قطاع الأمن في الدولة أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة في إطار الرقابة المدنية الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان (DCAF, pp. 3-4).

ورغم أنه لا يوجد اتفاق عالمي حول الطريقة الصحيحة لتطبيق الاصلاح في القطاع الأمني أو الخطوات الواجب اتباعها، إلا أن الأهداف من الإصلاحات تشكل نقطة توافق بين مختلف الفاعلين الدوليين، وحسب تقرير مركز جينيفا لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) تتمثل تلك الأهداف في أن اصلاح قطاع الأمن (DCAF, p. 4):

- يحسن قدرة قطاع الأمن على توفير أمن الدولة والبشر.
- يجعل استخدام الموارد العامة في قطاع الأمن أكثر كفاءة.
- يقلل من فرص الفساد من خلال تحسين الرقابة والمهنية.
- يحمي الاستقلال المهني لأفراد الأمن حتى يتمكنوا من أداء مهامهم المشروعة بشكل فعال.
- يرفع المعايير المهنية ويعزز المساءلة، ويحد من إساءة معاملة المواطنين.
- يعزز توفير الأمن الشامل، تكافؤ الفرص والكفاءة المهنية داخل قطاع الأمن.
- يوفر الأمن الوطني بينما يساهم في السلم والأمن الدوليين.

ثانيا: إصلاح قطاع الشرطة في مصر.

تزايدت المطالب في مصر بعد الانتفاضة لإصلاح الشرطة التي كانت تمثل الحكومة المستبدة السابقة من خلال استخدام القوة بشكل مفرط وتسلطي ضد المواطنين، مما استوجب إخضاعها لقيود كثيرة تستهدف حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (سيف علام، 2013، صفحة 5).

1. **واقع الشرطة في مصر:**

يرجع تاريخ مؤسسات الشرطة الحديثة في مصر إلى عام 1805 عندما قام محمد علي مؤسس مصر الحديثة بإنشاء إدارة صغيرة لحفظ القانون والنظام في القاهرة، ثم تحولت هذه الإدارة في عام 1857 إلى وزارة الداخلية التي أصبحت تتكون اليوم من بيروقراطية هائلة الحجم توظف ما يزيد على 1.5 مليون شخص من مختلف الرتب، وتشمل هذه القوى العاملة ما يزيد على 830 ألف وظيفة بدوام كامل، وشبكة معقدة من المخبرين والمدانين السابقين تزيد عن 300 ألف تدفع لهم رواتب من أجل جمع المعلومات في المجالين السياسي والجنائي، وتتكون الشرطة المصرية من أكثر من أربعين قطاع من الأمن الوطني والسجون إلى الأحوال المدنية والشرطة الجوية وغيرها من القطاعات (عاشور، 2012، صفحة 5).

من جهة أخرى فإن جهاز الشرطة في مصر هو جهاز يمتلك ثقافة عسكرية متوطنة نابعة من الطابع العسكري الذى تدار به أكاديميات التدريب، بخلاف الطبيعة المدنية التي يجب أن يتسم بها حسب الدستور وقانون الشرطة، وهو ما ينعكس على أساليب استخدام القوة في التعامل مع المحتجزين والموقوفين (محفوظ، 2012، صفحة 26).

ومع اندلاع انتفاضة 2011، دخلت مصر في معضلة سياسية تميزت بتعدد القرارات نتيجة تعدد الجهات الفاعلة في الساحة السياسية، حيث أرادت كل من تلك الجهات الاحتفاظ بالسلطة حصريا، في الوقت نفسه، تعرضت الشرطة لانهيار وتدهور كبير في سمعتها، كما أدت محاكمات قيادات الشرطة وتقليص دور الأمن القومي إلى تفاقم الوضع، ما مهد الطريق لتغيير نهج الشرطة من أداة تحمي الحاكم إلى أداة تحمي المواطنين وتؤمنهم (Nosair & Hefny, p. 10).

إلا أنه في ظل حكم الرئيس مرسي، استمرت التجاوزات مع الإفلات من العقاب، ومن الأمثلة على ذلك مباراة كرة القدم في بورسعيد أين قتل 74 شخص، وبعد مرور عام على تلك المباراة تم الحكم على مجموعة من الأشخاص بالإعدام، في المقابل لم يتم الحكم على أي عنصر من عناصر الشرطة أو إدانته، مما أدى الى حدوث اضطرابات أُعلنت على إثرها حالة الطوارئ في العديد من المدن (Johansson & Nordin, 2013, p. 34)، كما أصبحت الشرطة مترددة في مواجهة العنف ما لم يتعرض الضباط للهجوم، وأصبح واضحا أنهم غير مستعدين للعمل لصالح سلطة لم يقبلوها حقا، فأثناء الاشتباكات بين أنصار مرسي ومعارضيه في نهاية عام 2012، لم تتدخل الشرطة لوقف أعمال العنف التي حدثت، رغم أن مرسي أشاد بجهاز الشرطة من خلال تصريحاته أكثر من مرة مؤكدا على دورها كفاعل رئيسي في رحلة البلاد نحو الاستقرار (El Shewy, 2013).

وبعد الإطاحة بمرسي، عادت بعض ممارسات الأجهزة الأمنية القديمة إلى الواجهة، خاصة في ظل صعوبة تنفيذ العقوبات جراء الانفلات الأمني، كما أن سعي الرئيس السيسي إلى تحقيق الاستقرار بأسرع وقت، أتاح لوزارة الداخلية حرية التصرف، مما أدى إلى حدوث تجاوزات و انتهاكات شبيهة بالتي أشعلت الانتفاضة (Human rights watch, 2017, p. 1).

إضافة إلى ذلك أدى الفساد المتفشي الى تفاقم الوضع، فحسب تصنيفات مؤشرات الفساد للمنظمة الدولية للشفافية، احتلت مصر المرتبة 180/117، بمؤشر فساد 100/33 في تصنيف عام2021 (Transparency International, 2021)، وتعد الشرطة من أكبر الهيئات المعرضة للفساد في البلاد، وهو ما يمثل خطرا كبيرا على الشركات العاملة فيها، حيث أكدت الكثير منها حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017-2018 عدم ثقتها في الخدمات التي تقدمها الشرطة في مصر، بسبب غياب آليات فعالة للتحقيق في الانتهاكات التي تنسب لقوات الأمن ومعاقبة الفاعلين (Schwab, 2019, p. 199)، كما احتلت مصر المرتبة 139/136 في تصنيف مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لعام 2021 بتنقيط 1/0.35، وسجلت أيضا المرتبة

139/107 في مؤشر غياب الفساد حسب نفس المصدر (Botero, Agrast, & Ponce, 2021, p. 77).

ويعتبر تدني الأجور أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد في الشرطة، فهو يدفع الكثير من الضباط لتعويضه عن طريق المطالبة بخدمات وسلع مجانية من الجمهور، حيث انتشرت ممارسات مثل "الدرج المفتوح"، والتي ينتزع فيها العاملون الإداريون في وزارة الداخلية رشاوي مقابل تجهيز بطاقات الهوية ورخص القيادة وسواها من المستندات اللازمة للمواطنين (صايغ، 2016، صفحة 21)، مما نتج عنه انخفاض مستوى ثقة الجمهور في الأجهزة الأمنية، حيث يرى أكثر من ربع المواطنين أن معظم ضباط الشرطة فاسدون حسب تقرير مقياس الفساد العالمي لعام 2017، كما أشار 50 % ممن احتكوا بجهاز الشرطة إلى أنه كان عليهم دفع رشوة (Pring, 2017, p. 5).

2. آليات إصلاح جهاز الشرطة في مصر:

سعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى الحكم بعد سقوط مبارك الى كسب وزارة الداخلية كحليف واستعادة منتسبي قطاع الأمن، فقام بمبادرات تجاه الرأي العام والناشطين المتعطشين للإصلاح، كإقالته لـ 670 من كبار ضباط الأمن الداخلي معظمهم في جهاز مباحث أمن الدولة، وغير اسم الجهاز ليصبح قطاع الأمن الوطني. كما قام بمنح الشرطة زيادة في الأجور بنسبة 300% في ميزانية عام 2012، من دون أن يربط ذلك بمعايير جديدة للأداء أو بتوقعات بشأن السلوك. وفي موازاة ذلك، أبطلت وزارة الداخلية مفعول موجة من الاحتجاجات بين أمناء الشرطة، من خلال منحهم إمكانية الترقية إلى رتبة ضابط صف فخرية جديدة هي رتبة "مندوب" (صايغ، 2015، صفحة 15).

وبعد انتخاب مرسي رئيسا، قدم هذا الأخير خطة الـ 100 يوم من المبادرات لإعادة بناء مصر، أين تم تصنيفها إلى خمسة مواضيع وكان الأمن أحد الأولويات فيها، أين ركزت المبادرات الأمنية بشكل خاص على إعادة تواجد الشرطة لمكافحة الفراغ الأمني وجعل ذلك الهدف على رأس الأولويات. بشكل عام أخذت مبادرات الرئيس مرسي في الاعتبار ما يلي (Johansson & Nordin, p. 38):

- تعديل قانون الشرطة وتطويره مع مراعاة الظروف المعيشية الاجتماعية والالتزام بالشفافية والرقابة الشعبية.
- وضع الأطر القانونية المناسبة، وتوضيح و تحديد أدوار الأجهزة الأمنية المختلفة وواجباتها، وتحديد أدوار المؤسسات التي تدير هذه الهيئات وتشرف عليها.
- إعادة تخطيط إدارة الموارد البشرية داخل وزارة الداخلية على المستويات المادية والمعنوية والنفسية، وتقديم الدعم الاجتماعي لها من الحكومة والبرلمان والإعلام.
- إعادة هيكلة التنظيمات والإدارات العامة التابعة لوزارة الداخلية.
- مراجعة مناهج كلية الشرطة ومعاهد الشرطة المختلفة.
- تحديث معدات وإمدادات الشرطة وتوفير بيئة عمل مفيدة لضباط الشرطة.

غير أن محاولات إصلاح قطاع الشرطة التي قامت بها حكومتي عصام رشف وكامل الجنزوري تعرضت للانتقاد من طرف الكثيرين واصفين إياها بالإصلاحات الشكلية، حيث استمر جهاز الأمن الوطني الجديد في اتباع العديد من ممارسات جهاز مباحث أمن الدولة المنحل، ومرت الانتهاكات السابقة من بعض ضباط الشرطة بلا عقاب إلى حد كبير. ومع نهاية 2011 انتخبت مصر برلمانا جديدا فاز بأغلبية مقاعده إسلاميون معارضون لنظام مبارك، هذا البرلمان أقر تعديلات بسيطة على قانون تنظيم جهاز الشرطة، مما ولد موجة جديدة من الانتقادات حول عدم كفاية الإصلاحات وانعدام جديتها، ومع حله بحكم من المحكمة الدستورية تعطلت جميع جهود الإصلاح من خلال السلطة التشريعية (عاشور، 2012، صفحة 3).

كما أضفى الدستور المعدل الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء جانفي 2014، الصفة الرسمية على استقلالية قطاع الأمن عن أي رقابة مدنية، ناهيك عن الحوكمة الديمقراطية، وذلك من خلال منح وزارة الداخلية حق النقض فعليا على أي قانون يتعلق بالشرطة، كما تم تشديد الرقابة الداخلية حيث أعيد التأكيد على الحظر المفروض على تشكيل نقابات الشرطة وحرمان أفراد قطاع

الأمن من حق التصويت في الانتخابات العامة، على الرغم من أن هذا الحق ممنوح بوصفه حقا لجميع المواطنين في أجزاء أخرى من الدستور. وفي أكتوبر 2014، أصدر الرئيس السيسي قانونا يجعل النظر في الجرائم التي يرتكبها المجندون المحولون إلى الخدمة في الشرطة من اختصاص المحاكم العسكرية، ما نقض جزئيا قرار المحكمة العليا في العام 2012 بعدم جواز إخضاع الشرطة إلى القضاء العسكري دستوريا (صايغ، 2015، صفحة 23).

من جهة أخرى برزت العديد من المبادرات لإصلاح الشرطة تقدم بها جيل جديد من ضباط الشرطة الإصلاحيين، حيث نشأت في فترة وجيزة تنظيمات شرطية مثل حركة "ضباط ولكن شرفاء" و"أمناء شرطة ولكن شرفاء" و"ضباط ضد الفساد" و"الائتلاف العام لضباط الشرطة"، وتركز المبادرات التي اقترحتها هذه التنظيمات على تطهير قوات الشرطة من اللواءات الفاسدين، وتحسين ظروف العمل والتدريب والعلاقات العامة مع المجتمع والإعلام، وزيادة المرتبات والمعاشات (عاشور، 2012، صفحة 6).

وقد دفعت سمعة جهاز الشرطة، القيادات الأمنية في مصر للسعي نحو تكوين صورة جديدة عن جهاز الشرطة من خلال أنشطتها الإعلامية خاصة بعد ثورة يناير 2011، عبر حضور المؤتمرات و الندوات التي تعقدها الأجهزة الشرطية والحوارات والنقاشات التي تجري حول الخدمات المقدمة للجمهور أو عن إنجازات أجهزة الشرطة، بالإضافة إلى ذلك تلميع تلك الصورة من خلال التحدث عن الدور الحقيقي للشرطة في مزاعم التعذيب وانتهاكات الحرية، وبناء علاقة جديدة للمواطن مع الشرطة من خلال الاتصالات المباشرة مع الجمهور (Nosair & Hefny, p. 13).

ثالثا: تحديات الإصلاح وآليات تفعيله.

عمليات إصلاح الأجهزة الأمنية عادة ما تواجه الكثير من العراقيل خاصة في الدول النامية التي تشهد تحولات سياسية ودستورية، كونها عرضة للعديد من المشاكل وشح الموارد وعدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر بشكل كبير على العملية رغم أهميتها على المدى القصير والطويل للبلاد.

1. **تحديات إصلاح جهاز الشرطة في مصر:**

تحديات سياسية: جهاز الشرطة في مصر تم تصميمه على مر العقود السابقة لخدمة أمن نظام الحكم، مما جعل أفراد الشرطة يركزون على كيفية السيطرة على الجماهير ولو اقتضى الأمر استخدام القوة المفرطة، كما أن الإطار القانوني لنظام الرئيس السابق حسني مبارك والذي مكن من خلاله جهاز الشرطة أن يخرس أصوات المجتمع المدني لا يزال قائما، لذلك لا يزال أفراد الشرطة يعملون في ظل ثقافة القهر و الإفلات من المحاسبة التي عهدوها سابقا (الشناوي، 2012).

وفي نفس الصدد يعد غياب نية واضحة لإصلاح الشرطة من طرف المسؤولين وجها آخر للتحديات المفروضة، فقد عملت الشرطة المصرية منذ تسعينيات القرن الماضي في ظل قانون الطوارئ الذي يمنح رجال الشرطة صلاحيات كبيرة في ضبط الأمور دون الحاجة إلى الالتزام بالإجراءات والتفاصيل القانونية العادية، ورغم الانتهاء من العمل بهذا القانون في 2012، إلا أن وزارة الداخلية أعدت مجموعة من القوانين مهدت لإعادة العمل بقانون الطوارئ تحت مسميات جديدة، حيث شمل ذلك قانون حماية المجتمع من الأشخاص الخطرين، وتعديل قانون حماية أماكن العمل الذي تم إدخاله في 2011 بهدف الحد من الإضرابات والتظاهرات، وتعديلات قانون حماية أماكن العبادة، بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات والتي تسهل لأفراد الشرطة الإفلات من العقاب، (Ismail, 2014, p. 4).

ويمثل ضعف المؤسسات الديمقراطية ومحدودية المعرفة والخبرة في ما يتعلق بمتطلبات الإصلاح تحديا آخر يواجه الإصلاح في مصر، حيث تبدو الهّوة واضحة بين المطالب القاضية بالتخلص من التجاوزات ووضع حد للحصانة وزيادة الشفافية من جهة، وبين المعرفة المحدودة التي تسمح بترجمة تلك المطالب إلى سياسات وإجراءات كفيلة بتنفيذ إصلاح شامل للشرطة من جهة أخرى (عاشور، 2013).

تحديات اقتصادية: تواجه مصر أزمات مالية حادة، فقد بلغ الدين العام 392 مليار دولار بنهاية العام المالي 2020-2021، ويشمل 137 مليار دولار من الديون الخارجية (أصبحت الديون الخارجية أكثر من 145 مليار دولار بنهاية 2021)،

وهو أعلى بـ 4 مرات مما كان عليه في 2010 (33.7 مليار دولار) (Middle east eye, 2022)، مما جعلها غير قادرة على مباشرة العمل بإصلاحات أمنية واسعة، ولا التفاوض على عقود اجتماعية جديدة شاملة، في ظل هذه الظروف، أصبح الفساد متفشي لأن الحكومة لم تعد قادرة على توفير الخدمات والاستحقاقات الأساسية، هذا النوع من المشاكل لا يمكن علاجه عن طريق أي توليفة من الشفافية وقواعد الرقابة الموصى بها في الأطر التقليدية لإصلاح قطاع الأمن (صايغ، 2016، صفحة 40) .

تحديات داخلية: تعتبر المقاومة الداخلية أحد أهم المظاهر التي تعترض أي عملية للإصلاح الأمني، حيث يرفض الفاعلون القدامى التخلي عن نفوذهم والخضوع لأجندات الإصلاح التي تعني بالنسبة لهم الإقصاء من المناصب التي يشغلونها والوقوع تحت طائلة المتابعات القضائية بتهم الفساد في غالب الأحيان، كما يساهم في زيادة درجة هذه المقاومة الداخلية ارتفاع سقف المخاوف الناشئة عن محاولات نظام مرسي اختراق المؤسسات الأمنية لتوظيفها لخدمة الأغراض السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، ولذلك فإن قيادات أجهزة الأمن وشعورا منها بالمسؤولية تترجم تلك المخاوف المتصاعدة باستخدام لغة الهواجس المزمنة، بما يدفع في اتجاه تعظيم درجة المقاومة الكامنة لدى المؤسسات الأمنية نحو أي تغيير تحت مبرر حماية الأمن القومي (محفوظ، 2014، صفحة 25).

تحديات أمنية: أدى نشوب موجة من الأعمال الإرهابية في مصر عقب تنحية الرئيس مرسي إلى وضع أجهزة الأمن في مواجهة ضارية وشرسة مع تلك المجموعات الإرهابية، مما فرض على الأجهزة الأمنية وفي مقدمتها الشرطة بذل الكثير من الجهود والتضحيات لمواجهتها، الأمر الذي وفر الفرصة لتبرز إلى السطح العديد من المبررات لإرجاء فتح ملف إعادة تنظيم وهيكلة أجهزة الأمن في تلك المرحلة، وذلك حتى لا يعيق الإصلاح الجهود المتواصلة لمواجهة الجرائم الإرهابية (محفوظ، 2014، صفحة 26).

2. **آليات تفعيل إصلاح الشرطة في مصر**:

لتحقيق إصلاح فعلي لجهاز الشرطة المصري، لابد من توافر مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق أهداف الإصلاح بشكل فعال، حيث يمكن حصر هذه الأدوات في ما يلي (المعمري، 2018، صفحة 77):

- إحساس المسؤولين في الأجهزة الأمنية بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.
- وجود هيكل تنظيمي فعال يحدد الواجبات و المسؤوليات بشكل دقيق ومتوازن.
- توفير نظم محاسبة مالية فعالة تضمن تشغيل عملية اتخاذ القرار الإداري بكفاءة عالية.
- إيجاد مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.

كما يجب بناء إرادة سياسية قوية ومؤيدة تأييدا مطلقا لإصلاح جهاز الشرطة، تلك الإرادة من شأنها أن تحقق نتائج مهمة في و قت قصير للغاية، لأن أجهزة الدولة كافة ستمتثل لإرادة الإصلاح إن كانت نابعة من رأس السلطة مباشرة، لذلك فإن غياب هذه الإرادة أو تعثرها قد يعطل الإصلاح أو يؤجله (سيف علام، 2016، صفحة 16).

ومن أجل الوصول الى نتيجة مقنعة وتحقيق أكبر عدد من أهداف الإصلاح، يجب أن تعمل السلطات في مصر على التدرج في عملية الاصلاح ومساعدة عناصر الشرطة على الاندماج في العقيدة الجديدة للشرطة من خلال التعلم والتدريب و ربط ذلك بنظام الحوافز و الجزاءات المادية و المعنوية (سيف علام، 2012، صفحة 3).

كما أن هناك حاجة لعقد اجتماعي جديد بين الشعب والشرطة، تقدم الشرطة نفسها كجهاز حام للاستقرار والأمن، ولتحقيق ذلك يجب أن لا يشعر العاملون بسلك الشرطة أنهم فئة مميزة ومحصنة عن المجتمع، بل بالعكس تماما لابد أن يشعر المجتمع أن جهاز الشرطة ملكه ويعمل لحمايته وأن أي مواطن

يمكنه العمل بالجهاز اذا ما توفرت فيه الشروط اللازمة ليُسهم في حماية وطنه (سيف علام، 2012، صفحة 4) .

أيضا، يجب إقرار آليات تكنولوجية وقضائية وشعبية لمراقبة الأداء الأمني، الأمر الذى يقدم رسالة لكافة العاملين في جهاز الأمن بأن لا أحد بمنأى عن المساءلة والعقاب طالما لم يلتزم بضوابط القانون وقواعد حقوق الإنسان، كما يقدم رسالة للحكومة توضح بأنه لا يوجد تعارض بين هيبة الدولة وبين إعمال سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان (محفوظ، 2012، صفحة 30).

تمكين قطاع الرقابة الداخلية (قطاع التفتيش) بحيث يتعدى دوره التحقيق مع الضباط المقدم في حقهم شكاوى فقط، وإنما يتم منحه سلطة مراقبة ضباط الشرطة وتقييم أدائهم بشكل منتظم وشفاف، فيجب أن تتحلى آلية المساءلة الداخلية بالشفافية ويجب نشر نتائجها للجمهور، كما يجب تنظيم رقابة الهيئات الخارجية كمكتب النائب العام والبرلمان والمجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في قانون الشرطة، اضافة إلى تأكيد الطبيعة المدنية لجهاز الشرطة (عاشور، 2012، صفحة 10).

جانب آخر يجب التركيز عليه وهو الحالة النفسية لضباط الشرطة، لذلك يجب أن يلعب اختصاصيو الصحة العقلية دورا رئيسيا في هذا الجانب من إصلاح الشرطة، بالإضافة إلى متابعة البحث الدقيق حول العلاقات بين الصحة العقلية للضابط ونوعية التفاعلات العامة، (Hofer, Gilbert, & Swartz, 2021, p. 985).،كما يجب تبني ثقافة الجودة والتميز في الخدمة على أساس المعايير الدولية للشرطة، وتحديد العمليات الرئيسية لكل قسم شرطة مع تحديد المسؤوليات بوضوح (Abdelmottlep, 2015, p. 6)، من جهة أخرى يتطلب إعلاء مهنية الشرطة ضمان قدر كبير من الاستقلالية في عملها بمعزل عن الضغوط السياسية، بحيث يكون لرجال الشرطة سلطة تقييم الأوضاع وصنع القرار الأمني بناء على المعطيات الأمنية (سيف علام، 2013، صفحة 29).

خاتمة

بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على الانتفاضة المصرية في عام 2011، والتي حملت الكثير من الطموحات بشأن التغيير الحقيقي في البلاد خاصة فيما يخص إصلاح جهاز الشرطة المصري، لا يمكن القول أن تلك المطالب تم تحقيقها على أرض الواقع، نتيجة العديد من الأسباب في مقدمتها غياب النية الحقيقية للإصلاح وانتشار العنف والإرهاب إلى جانب الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد، مما حال دون قدرة الدولة المصرية على وضع خطة سليمة لإصلاح الجهاز وفق المعايير الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- المبادرات والتغييرات التي أحدثتها السلطة في مصر على جهاز الشرطة، لا تغدو أن تكون مجرد إجراءات هامشية لم ترتق لمصاف الإصلاح الحقيقي وفق المعايير الدولية.
- تنفيذ إصلاح حقيقي وشامل لجهاز الشرطة في مصر ينطلق من توفر نية حقيقية للمسؤولين عن القطاع، وهو ما يعاب على التجربة المصرية خاصة مع تفاقم الوضع الأمني، والخوف من زعزعة استقرار جهاز أمني مهم في الوقت الراهن.
- عملية إصلاح الشرطة في مصر تتطلب معرفة عميقة وخبرة كبيرة بخبايا الإصلاح، لذلك فإن غياب خبراء مختصين في المجال عقد من المهمة، كما أن توريد خبراء من خارج البلاد واستنساخ تجارب دولية لا يعد حلا للمعضلة.
- توفر الموارد اللازمة جزء مهم من عملية الإصلاح، ونتيجة الأزمات المالية التي تشهدها البلاد إضافة إلى سوء التسيير أصبح تخصيص ميزانية للإصلاح أمرا شبه مستحيل، خاصة وأن رفع القدرة المعيشية لأفراد الشرطة لتجنب الفساد يعد من أهم الإجراءات اللازمة لإصلاح الجهاز.

قائمة المراجع:

Abdelmottlep, M. A. (2015). *The Egyptian revolution: an analysis of the Egyptian police response the way the Egyptian police reform (subjective projection). 1(5)*. Forensic research & criminology international journal.

Ball, N. (2010). *The evolution of the security sector reform agenda*. Center for international governance innovation.

El Shewy, M. (2013). *The persistence of the police in Egypt.* Retrieved June 12, 2022, from https://bit.ly/3SMytli

Pring, C. (2017). people and corruption: citizen's voices from around the world. *Global corruption barometer*. Transparency international.

Hofer, M. S., Gilbert, A. R., & Swartz, M. S. (2021). *Police mental health: a neglected element of police reform. 72(9)*. Psychiatric services.

Human rights watch. (2017). *Torture and national security in Al-Sisi's Egypt*.

Ismail, S. (2014). *The resurgence of police government in Egypt*, The Arab thermidor: the resurgence of the security state. London school of economic and political science. October 10.

Johansson, M., & Nordin, A. (2013). *Police reform in Egypt? a case study*, The Master's seminar in political science. Umea University .

Middle east eye. (2022). *Egypt's mounting debt crisi and economic woes explained*. Retrieved August 10, 2022, from https://bit.ly/3QoAW3R

Moreno, C. J. (2008). *What is meant by security sector reform*. Security sector reform: the connection between security development and good governance. Pablo University.

Nosair, I. S., & Hefny, Q. (2020). *Egyptian's stereotype of the police post January 25th revolution 2011*. United group attorneys at law legal advisors and human rights advocates.

OECD. (2005). Security system reform and governance. DAC guidelines and reference series.

Schroeder, U. (2010). *Measuring security sector governance a guide to relevant indicators*. DCAF Geneva center for democratic control of armed forces.

DCAF. (2015). Security sector reform applying the principles of good governance to the security sector. *SSR backgrounder series*.Geneva: Genava center for the democratic control of armed forces.

Transparency International. (2021). *Corruption perceprions index*. Retrieved August 4, 2022, from https://bit.ly/3wliLZG

Schwab, K. (2019). The global competitivness report. World economic forum.

Botero, J.C., Agrast, M.D., & Ponce, A. (2021). Rule of law index. World justice project.

أحمد عادل المعمري. (2018). حوكمة الإدارة الشرطية. مركز بحوث شرطة الشارقة.

رابحة سيف علام. (2012). إصلاح أجهزة الشرطة كيف و لماذا؟ *منتدى البدائل العربي للدراسات*.

رابحة سيف علام. (2013). إصلاح جهاز الشرطة في مصر في ضوء الخبرات الدولية للتحول الديمقراطي. *(7). سلسلة بدائل الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية*.

رابحة سيف علام. (2016). الخبرات الدولية لإصلاح الشرطة...أي دروس لمصر؟ *(21). الملف المصري.*
عمر عاشور. (2012). إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات و التحديات. *(3).* الدوحة: موجز *السياسة مركز بروكينجز .*
عمر عاشور. (2013). *إتمام المهمة: إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي.* تاريخ الاسترداد 07 أوت, 2022، من https://brook.gs/3BznU8n
محمد الشناوي. (2012). *التحديات التي تواجه إصلاح الشرطة المصرية.* تاريخ الاسترداد 09 أوت, 2022، من https://bit.ly/3zVmNUL
محمد محفوظ. (2012). تحول قطاع الأمن في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية نحو التغيير: دراسة حالة قطاع الأمن في مصر. *مركز كارنيغي للشرق الأوسط.*
محمد محفوظ. (2014). قطاع الأمن المصري في عام...ما بين أسئلة الثورة و إجاباتها. عمان، الاردن: مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية: العمل من أجل التغيير. 22-23 جانفي.
يزيد صايغ. (2015). الفرصة الضائعة: السياسة و إصلاح الشرطة في مصر و تونس. *مركز كارنيغي للشرق الأوسط.*
يزيد صايغ. (2016). معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية. *مركز كارنيغي للشرق الأوسط.*